المركز الجامعي ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

محاضرات على الخط

مادة مدخل للاقتصاد

د. سراج وهيبة

المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية

المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية

1. تعريف المشكلة الاقتصادية: لقد تعددت التعاريف التي نسبت للمشكلة الاقتصادية والتي حاولت ايجاد العلاقة التي تربط بين اهم متغيراتها، حيث عرفت على انها : عدم التناسب أو عدم التوزان أو التناقض أو عدم التوافق او الصراع بين الموارد النادرة والحاجات غير المحدودة.

و بعبارة أخرى يمكن القول بأن المشكلة الاقتصادية هي محاولة الفرد أو المجتمع التوفيق بين حاجاته غير المحدودة (التي تختلف في أهميتها النسبية) وبين موارده المحدودة (التي تصلح لاستخدامات متعددة)[1]

اذن هنا يمكن القول ان المشكلة الاقتصادية ليست وليدة الساعة، بل ظهورها كان مرتبط بظهور الانسان من خلال مختلف تعاملاته مع الطبيعة بحثا عن بقاءه واستمراره. فما دام هناك وجود للانسان ولمختلف نشاطاته الاقتصادية، فان المشكلة الاقتصادية لانهاية لها

2.العوامل التي ساعدت على ظهور المشكلة الاقتصادية:

تتمثل هذه العوامل في:

أ. **تزايد الحاجات (سلع وخدمات) وتعددها وتنوعها وتداخلها:** بسبب:

- التطور التكنولوجي (التقنية).
- زيادة السكان.
- زيادة متطلبات الحياة وتطور مفهوم الرفاهية للفرد وتغير أذواق المستهلكين.
  - فالحاجات: هي مجمل الرغبات للحصول على شئ ما او هو الشعور والاحساس بالحرمان، وهي تتعلق بكل ماهو فيزيولوجي(مادي) كالحاجة للطعام والشرب واللباس....وكل ماهو نفسي كالحاجة للامن للاحترام للانتماء لتحقيق الذات..

وبما ان الحاجات تتباين نتيجة اختلاف الجنس السن المستوى الثقافي والموقع الجغرافي.....فهي تتعدد وتتنوع، وتتجدد كما ونوعا بسبب ماذكر سابقا حول زيادة عدد السكان، التطور العلمي والتكنولوجي الذي يؤدي لتطوير طرق تلبية هذه الحاجات.

ب. ندرة الموارد: هنا الندرة نقصد بها: عدم التناسب بين ما يتوفر من موارد اقتصادية محدودة وبين الحاجات المتزايد واللامحدودة للأفراد إذن هي عاجزة نسبيا عن تلبية جميع حاجات الأفراد. وعليه فان الندرة هنا تكون نسبية وليست مطلقة (أهم خاصية) للمشكلة الاقتصادية لولاها ما ظهرت المشكلة الاقتصادية.

وان ندرة مادة ما لايمكن قياسها الا من خلال سعرها، فكلما كان سعر مادة ما مرتفع دل ذلك على ندرتها، وكلما انعدم سعر هذه المادة دل ذلك على توافرها بكثرة كالموارد الطبيعية الحرة، الهواء على سبيل المثال.

الموارد نوعان: [i]

- موارد حرة (سلع حرة) وهي الموارد التي وجدت دون تدخل الإنسان في توفيرها (هواء، ثمار الغابات، بخار).
- موارد (سلع) اقتصادية هي الموارد التي تنشأ من استخدام الموارد المتاحة بقدر معين ~~لانتاج~~السلع (سلع اقتصادية).
- كما ان عوامل ندرة هذه الموارد يتعلق بعوامل طبيعية، تكنولوجية، اجتماعية، ثقافية وقانونية....

ج. **الاختيار**: نتيجة لتزايد رغبات الفرد (المجتمع أو الدولة) وندرة الموارد المتوفرة يصبح الجميع تحت ضغط الاختيارات وأفضليتها وبأي منها نضحي ونتخلى لإشباع حاجاتنا من السلع والخدمات الأخرى البديلة بعبارة أخرى: يترتب على تزاحم الحاجات غير المحدودة والتي تتفاوت في أهميتها النسبية على الموارد المحدودة التي تصلح

⟵ لاستخدامات متعددة ضرورة الاختيار والتضحية ببعض الحاجات في سبيل اشباع البعض الآخر

إذن يتعين على الفرد أو المجتمع أن يختار يفاضل بين الحاجات المختلفة ويرتبها حسب الأولوية، الاهمية الضرورة، والالحاح و بالتالي يقوم الفرد بتوزيع الموارد التي بحوزته بطريقة تكفل اشباع الحاجات التي تم اختيارها وتفضيلها على الأخرى.

- تجدر الإشارة أن المشكلة الاقتصادية لا تنشأ فقط ⟵ من ندرة الموارد بالمقارنة بالحاجات وإنما كذلك لكون هذه الموارد لها استعمالات متعددة وبديلة (تتمثل الموارد في: الأرض، رأس المال، تعمل، التنظيم).

على سبيل المثال: العمل يصلح في الغالب الأعم لاستخدامات مختلفة، العمل الإنساني يمكن أن يوجه في أنشطة اقتصادية لا تحصى مثلا المتخصص في الاقتصاد ممكن أن يعمل باحث اقتصاد في القطاع الحكومي أو يعمل في الشركات أو أستاذ بالجامعة.

الارض مثلا قد تصلح للزراعة، للبناء، للمطارات.....

لذلك فإن توجيه مورد معين ⟵ لاستخدام معين يتطلب ضرورة التضحية بأوجه الاستخدام الأخرى يعرف هذا (بنفقة الفرصة المضاعة أو البديلة (نفقة الاختيار والتخصيص).

مثال: قطعة أرض تصلح للبناء وللزراعة فإذا ما تقرر استخدامها للبناء فإن هذا يعني التضحية باستعمالها في الزراعة (في هذه الحالة يمثل استخدام الأرض في الزراعة نفقة الاختيار أو الفرصة البديلة (المضاعة).

- **أنواع السلع:**

➢ **سلع حرة:** تتواجد في الطبيعة بشكل يفوق الحاجة بالتالي ⟵ لا يوجد ما يدعوا لبذل جهد لانتاجها أو دفع مقابل (ثمن) للحصول عليها.

➢ **سلع اقتصادية:** لا تتواجد في الطبيعة بالكميات التي تكفي لاشباع الحاجة أو لا توجد بالصورة المناسبة أو في المكان المناسب ⟵ لابد للإنسان أن يبذل جهدا للحصول عليها وأن يكون مقابل (ثمن) الحصول عليها.

3. **علاقة المشكلة الاقتصادية بالرشادة (العقلانية):**

قبل التطرق لطبيعة العلاقة بين المشكلة الاقتصادية والرشادة لابد من تعريف اصل مصطلح الرشادة او العقلانية.

الرشادة هي سلوك بشري يراد من خلاله تحقيق عنصرين اساسيين هما:

– تعظيم المنافع سواء بالنسبة للفرد او المؤسسة فالفرد يسعى لتحقيق الاشباع من خلال المداخيل والمؤسسة تسعى لتحقيق الارباح من خلال زيادة المبيعات.

– تقليل المتاعب سواء بالنسبة للفرد او المؤسسة فالفرد يسعى لتقليص جهده ونفقاته للحصول على الاشباع اما المؤسسة فتهدف لتقليص نفقاتها وتكاليفها.....

ومن هنا تتضح العلاقة بشكل جلي بين المشكلة الاقتصادية والرشادة بحيث لاتوجد رشادة في غياب المشكلة الاقتصادية،وأن المشكلة الاقتصادية (ندرة الموارد) هي من تولد الرشادة، فكلما زادت ندرة مادة ما كلما زادت الرشادة في التعامل معها، وكمثال عن هذا: هل نتعامل بعقلانية مع مواردنا الطبيعية الحرة كالهواء والشمس.....؟ وهل ربات البيوت مضطرات للتعامل برشادة مع كل من الزيت والماء...؟

اما ان حاولنا ان نوضح ماهي العلاقة التي تربط بين رشادة المؤسسة ورشادة افرادها لاتضح لنا ان رشادة المؤسسة لا تعكس مطلقا رشادة مجموع افرادها، والدليل هو ان المؤسسة تهدف لزيادة عدد وحداتها الانتاجية باقل التكاليف في حين ان الافراد العاملين بها يطمحون لتقليص ساعات العمل مقابل اعلى اجر، هذا الاخير الذي يعد بالنسبة للمؤسسة بمثابة تكاليف ثابتة، مع العلم بان زيادة الوحدات الانتاجية تتطلب زيادة الجهد وعليه فان رشادة المؤسسة ترتبط بعلاقة عكسية مع رشادة افرادها.

3.أركان المشكلة الاقتصادية:

ان التحديد السابق لطبيعة المشكلة الاقتصادية خاصة على مستوى الفرد اظهر صعوبة تلبية حاجات افراد الاسرة بسبب مجمل الخصائص المرتبطة بهذه الحاجات والتي ذكرت سابقا، وهو ما جعل من المشكلة الاقتصادية على مستوي المجتمع اكثر صعوبة للفهم خاصة عندما يتعلق الامر بغاية هذا الاخير في التوصل لاقصى اشباع ممكن لحاجات الافراد بما هو متوفر من موارد(اي عدم ترك موارد دون استغلال وعدم ترك الى ابعد حد حاجات دون اشباع) وهذا ما طرح مجموعة من التساؤلات خاصة عند البحث عن الطرق والأساليب التي تستعمل في توزيع الأموال (الموارد الاقتصادية) لإدارة عمليات الانتاج (الثروة) بغية مواجهة المشكلة الاقتصادية و هي ماذا ننتج، كيف ننتج ولمن ننتج.[ii]

1.ماذا ننتج وباي الكميات:

كما سبق وذكرنا أنه وطالما أن أي مجتمع يواجه مشكلة ندرة موارده وأمواله بالمقارنة مع احتياجات الأفراد غير المحدودة فمن الضروري عليه المفاضلة بين اختيار هذه الحاجات المتعددة وأهميتها النسبية مقارنة بحجم موارده المتاحة واستعمالاتها المختلفة وغني عن التعريف أن التضحية ببعض الحاجات في سبيل اشباع البعض الآخر يمكن على أساسه تحديد **أنواع وكميات السلع والخدمات التي يتعين انتاجها** ومتى تم تحديد ذلك فإنه يتم توزيع وتخصيص الموارد على فروع الإنتاج المختلفة من (زراعة، صناعة، وخدمات).

لذلك فإن الإجابة عن هذا السؤال يقتضي ضرورة تحديد **مكونات كل من سلم أو دالة التفضيل الاجتماعي ونمط تخصيص الوارد على التوالي.**

أ. كيف ننتج (ما هي طريقة الإنتاج المثلى للحصول على سلعة أو خدمة معينة):

هناك طرق فنية متعددة لإنتاج السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في توفيرها (مثلا: الغزل اليدوي يستعمل في صناعة النسيج يمكن أن يغزل باليد (بدو الصحراء) ويمكن استخدام المغزل اليدوي أو الميكانيكي أو الالي في تحويل الياف القطن أو الصوف للغزل لذلك فالاعتماد على عنصر العمل الإنساني يقل كلما انتقلنا لطريقة أخرى في الإنتاج فيزيد الإعتماد عل عنصر رأس المال).

وتختلف تلك الطرق الفنية للإنتاج باختلاف نسب الجمع بين عناصر الإنتاج الضرورية للإنتاج أو كمية معينة من السلع والخدمات لذلك وللاجابة على هذا السؤال **يتطلب الأمر الاختيار الأنسب لطرق أو فنون الإنتاج (طالا أن هناك عدة طرق وتوليفات لعناصر الإنتاج واللازمة لإنتاج سلع وخدمات).**

ب. لمن ننتج؟ (كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على عوامل الإنتاج المختلفة، نظير خدماتها التي ساهمت بها في انتاج تلك السلع والخدمات؟

- تعد هذه المشكلة من أخطر وأكثر المشاكل اثارة للجدل والنقاش بين المفكرين في مجال الاقتصاد لاتصالها الوثيق **بمبدأ العدالة الاجتماعية** وهذا يتطلب في أغلب الأحيان تدخل الدولة من خلال اتباعها لبعض أدوات السياسة المالية بصفة خاصة، وذلك لضمان حد أدنى من الدخل للفرد واقلال التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع ...إلخ، (سياسات مالية ونقدية لإعادة توزيع الدخل) مثلا: (فرض ضرائب تصاعدية على الأرباح ورؤوس الأموال أو تحديد حد أدنى للأجور لمكافحة الفقر وتقديم خدمات اجتماعية من حصيلة الضرائب المباشرة كواردات لميزانية الدولة.[iii]

4.طرق عامة لحل المشكلة الاقتصادية :

من المعلوم أن أسباب المشكلة الاقتصادية واحدة بكل المجتمعات إلا أن الحل لها يختلف باختلاف خصوصية كل مجتمع وبإختلاف الأزمنة لحلها كذلك.

ومن ضمن الحلول يمكن أن نذكر:

أ. **الصراع مع الطبيعة** بمعنى الموارد الطبيعية الموجودة بالطبيعة غالبا ما تكون غير صالحة لإشباع الحاجات البشرية مباشرة لذلك يلجأ الأفراد لتحويل هذه الموارد الاقتصادية من شكلها الأولي إلى سلع تتفق مع الحاجات المطلوب إشباعها.

ب.صراع الانسان مع نفسه: يتعلق بكيفية تحديد الفرد لحاجاته والتخلي عن بعضها والتضحية بها لإشباع حاجات أساسية أما بالنسبة للمجتمعات فإن المشكلة الاقتصادية تفرض أن يقوم المجتمع باختيار النظام الاقتصادي الأمثل لحل هذه المشكلة وهذا ماسيتم الحديث عنه في الانظمة الاقتصادية وكيفية علاجها للمشكلة الاقتصادية.

[i]. محمد عبدالله شاهين محمد، أصول علم الإقتصاد، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016، ص 96.

[ii] . محمد عبد الله شاهين محمد، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، دار المنهل، 2017، ص 117.

[iii] . متولي فؤاد بسيوني، المرجع السابق، ص 69.